العدول النحوي في القرآن الكريم
إعجاز لغوي آخر

عبدالله أحمد بن أحمد الشراعي

قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة إب - اليمن

مشكلة البحث:

يخلط كثير من الدارسين بين القواعد النحوية واللغة، وقد قادهم ذلك إلى الاعتقاد بقداسة تلك القواعد، وقد يظن البعض خطأً ممن يعتقدون بقداسة تلك القواعد، أن ما خالفها من الكلام العربي إنما هو من قبيل الخطأ، لأنها في اعتقادهم قوانين صارمة، لا يمكن الخروج عنها! متناسين أمرًا في غاية الأهمية، وهو أن النحويين استنبطوا تلك القواعد من كلام العرب، بعد أن جمعوا التراكيب التي يؤدي كلٌّ منها المعنى المقصود بجلاء ووضوح ومن دون لبس، وهذا يستدعي سؤالا في غاية الأهمية، وهو: هل تلك التراكيب أحاطت بكل المعاني التي يمكن التعبير عنها في لغتنا العربية؟ أم إن المعاني متجددة، قد يستجد منها ما لم يكن متداولا لدى العرب الذين استنبط النحويون القواعد النحوية من تراكيبهم؟ لا شك في أن المعاني متجددة، وأن تجددها قد حدث في وقت مبكر وسابق لقواعد النحويين، فقد تضمنت بعض الآيات القرآنية معاني جديدة، اقتضى التعبير عنها بكل دقة ووضوح، تغييرًا في بعض الخصائص التركيبية، وذلك التغيير هو ما يعرف بالعدول النحوي. هذا فضلا عن أن هناك أمرين آخرين اقتضيا ذلك التغيير في بعض الآيات القرآنية، أحدهما الاحتراز من أن يتبادر إلى الأذهان معنى آخر يحتمله التركيب، والآخر هو أمن اللبس.

هدف البحث وأهميته:

إن هذا البحث هو محاولة لدحض الشبهات الباطلة والآراء الفاسدة، التي قد تساور بعض الأذهان، من أن في القرآن تعارضًا مع سنن العرب في كلامهم، وهو كذلك محاولة للكشف عن الأسرار الكامنة وراء العدول النحوي في القرآن الكريم، وبيان قيمته وأهميته، مما لم يتنبه له علماؤنا الأجلاء. فلقد حاول بعضهم تخريج الآيات القرآنية التي عدلت في بعض خصائصها التركيبية عن قواعدهم، لكن تخريجاتهم كانت - في أغلبها - تصب في خدمة قواعدهم، مما يكفل لها السلامة، ويحفظ لها مكانتها، حتى لو كانت تخريجاتهم تلك- وهي كذلك في أغلبها - على حساب المعنى القرآني. وقد وجد الباحث أن تلك الآيات هي في غاية الكمال والإحكام، وفي غاية الدقة، في بيان المعنى الذي سيقت له، من غير لبسٍ أو توهم. ووجد أن كل ذلك ما كان ليتحقق لو أنها خلت مما فيها من ذلك العدول. ومن ثم وجد أن العدول النحوي فيها كان إما لأداء معنى جديد، أو احترازًا من أن يتبادر إلى الأذهان معنى آخر يحتمله التركيب، أو كان لأمن اللبس. ومن هنا خرج الباحث بنتيجة في غاية الأهمية، وهي أن العدول النحوي في تلك الآيات، يعد إحدى مظاهر الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم.

طريقة البحث:

لقد تتبع الباحث الآيات القرآنية التي عدلت عن القواعد النحوية، متتبعًا ما قاله النحويون في تخريجها من الآراء، مفندًا ما يحتاج من آرائهم إلى تفنيد، ورافضًا ما يستحق الرفض، ومتبنيًّا ما يراه صوابًا منها في بيان أسباب العدول وأهميته، رابطًا ذلك بالمعنى القرآني، مستعينًا بالسياق وعلاقته بالعدول كلما أمكنه ذلك.

خطة البحث:

وقد جاء هذا البحث مقسمًا على المباحث والمطالب الآتية:

بُدئ البحث بتأسيس نظري، تضمن معنى العدول في اللغة، وفي اصطلاح الباحث، وجاء المبحث الأول بعنوان(العدول لأداء المعنى الجديد) واشتمل على المطالب الآتية، العدول في الإعراب، العدول في المخالفة، العدول في التضام، العدول في معنى المفردة. وجاء المبحث الثاني بعنوان (العدول احترازًا من توارد المعنى الآخر الذي يحتمله التركيب) واشتمل على المطلبين الآتيين: العدول في الإعراب، العدول في المطابقة. وجاء المبحث الثالث بعنوان (العدول عن قرينة الإعراب إلى إهدارها لأمن اللبس) واشتمل على مطلبين، الأول إهدار الإعراب في الاسم، والثاني إهدار الإعراب في الفعل. وجاء المطلب الرابع بعنوان (ما قد يتوهم أن فيه عدولا). ثم ختم البحث بخاتمة، ضمنت أهم ما وصل إليه من النتائج، تلتها قائمة بأسماء المصادر والمراجع.

تأسيس نظري:

العدول في اللغة:

يقول ابن منظور: "العدل ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور"[1]. ويقول: "وفلان يعدل فلانًا، أي يساويه...وإذا مال شيء قلت عدلته، أي أقمته فاعتدل، أي استقام"[2]. ويقول: "والعدل أن تعدل الشيء عن وجهه، تقول: عدلت فلانًا عن طريقه، وعدلت الدابة إلى موضع كذا، فإذا أراد الاعوجاج نفسه، قيل: هو ينعدل أي يعوج، وانعدل عنه، وعادل: اعوج"[3]. ويقول: "وعدل عن الشيء يعدل عدلا وعدولا: حاد، وعن الطريق: جار. وعدل إليه عدولا: رجع... وعَدَلَ الطريق: مال"[4]. ويقول: "والعدول هو من قولهم: عدل عنه يعدل عدولا، إذا مال"[5]. ويقول: "وعدل الفحل عن الضِّراب فانعدل: نحاه فانتحى"[6]. ويرى ابن فارس أن "العين والدال واللام أصلان صحيحان لكنهما متقابلان كالمتضادين، أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج... يقال: هذا عدل...والعدل الحكم بالاستواء. ويقال للشيء يساوي الشيء: هو عِدْله. وعدلت بفلان فلانًا، وهو يعادله... وكل ذلك من المعادلة، وهي المساواة...فأما الأصل الآخر فيقال في الاعوجاج: عدل وانعدل أي انعرج"[7]. ويأتي العدول بمعنى الاستقامة والاستواء، فيقال: "عدلته حتى اعتدل، أي: أقمته حتى استقام واستوى"[8]. كما يكون نقيضًا للجور، "تقول: عدل في رعيته، ويوم معتدل، إذا تساوى حالا حره وبرده"[9]. ويكون بمعنى الحسن ، يقول ابن فارس: "ومن الباب: المعتدلة من النوق، وهي المتفقة الأعضاء"[10].وعلى هذا يكون العدول بمعنى الميل، والتنحي، والرجوع، والمساواة، والحسن، والاستقامة، والاستواء، وضد الظلم. وهو في أدائه هذه المعاني من ألفاظ المشترك اللفظي. كما يكون بمعنى الاعوجاج، وهو يقابل الاستقامة، فيكون بهذا من ألفاظ الأضداد.

العدول في اصطلاح الباحث:

من خلال النظر في معاني العدول في اللغة، يتضح أن ما يتعلق بموضوع البحث من تلك المعاني هو الميل، والرجوع، والمساواة، والحسن، والاستقامة، والاستواء. وذلك لأن العدول النحوي المقصود في هذه الدراسة هو الميل عن القاعدة، رجوعًا إلى المعنى المقصود، الذي لا يتحقق بمراعاتها، ليستقيم المعنى بذلك العدول، ويستوي على أكمل وجه وأحسنه، بعد أن تحققت المساواة بين التركيب ومعناه المقصود. ولا يمكن عزل النص القرآني-موطن العدول-عن سياقه، فالسياق هو إحدى القرائن، الدالة على المعنى، ولا شك في أن له دورًا بارزًا في العدول، فقد يؤدي إليه، أو يحول دونه. "وهذا الأمر يدعو إلى دراسة للنحو لا تنفك عن دلالة السياق ومعناه... وذلك بدراسة التراكيب النحوية ضمن سياقاتها النصية، بما يسمى

(نحو النص) لا نحو القاعدة، المنفصلة عن النص، وسياقها النصي"[11].

المبحث الأول: العدول لأداء المعنى الجديد:

المطلب الأول: العدول في الإعراب:

1 - العدول عن النصب على الاستثناء إلى الرفع على الوصفية:

- قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[الأنبياء: 22]. في الآية وردت (إلا) وهي حرف يفيد الاستثناء، وعلى القواعد التي وضعها النحويون فإن ما بعد (إلا) فيها كان حقه النصب لأن الكلام تام موجب. غير أن الآية عدلت عن تلك القاعدة، ورفع فيها ما بعد (إلا) وهو لفظ الجلالة. وقد حاول النحويون تخريج الرفع في الآية، فذهب سيبويه والكسائي والمبرد إلى أن (إلا) ولفظ الجلالة وصف لآلهة بمعنى (غير)[12]. وهو رأي مردود إذ لا يصح أن يكون لفظ الجلالة و(إلا) معًا بمعنى (غير)؟ لأن المعنى على هذا الرأي سيكون هكذا: لو كان في السماوات والأرض آلهة غير لفسدتا. وذهب الفراء إلى أن (إلا) بمعنى (سوى)[13]. وعلى رأي الفراء يكون المعنى: لو كان في السماوات والأرض آلهة سوى الله لفسدتا. أي: لو كان فيهما آلهة ليس الله من بينهم لفسدتا، وهذا يستدعي معنى المعنى وهو عدم الفساد إن كان الله موجودًا بينهم، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا. مما يعني أن المعنى المقصود في الآية إثبات وجود الله دون نفي التعدد والتشريك، وهو ما ليس مقصودًا في الآية، إذ المعنى المقصود فيها نفي التعدد والتشريك من جهة، وإثبات وجود الخالق من جهة أخرى، أي إثبات وجود الله وإثبات وحدانيته في آنٍ واحد. وهذان المعنيان (النفي والإثبات) لم يكونا ليتحققا لو أنه لم يرفع لفظ الجلالة بعد (إلا). لأنه لو نصب لفظ الجلالة، موافقًا بذلك القاعدة النحوية لكان المعنى "حينئذٍ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك المراد"[14]. "يقول أبو العباس رحمه الله: لو كان معنا إلا زيدًا لغلبنا، أجود كلام وأحسنه، والدليل على جودته أنه بمنزلة النفي نحو قولك: ما جاءني أحد إلا زيد، وما جاءني إلا زيد، أنك لو قلت: لو كان معنا أحد إلا زيد لهلكنا، فزيد معك، كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ والله تعالى فيهما"[15]. ولذلك كان العدول في الآية عن النصب على الاستثناء إلى الرفع على الوصفية، مراعاةً للمعنى المراد، وكانت أهمية العدول وقيمته متأتية من إمكانية الاستثناء، لأن (إلا) "لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء"[16] كما يرى الأشموني.

2- العدول عن النصب على المفعولية إلى الرفع على الابتداء:

- قال تعالى: ﴿وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾[النساء: 16]. وقال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[المائدة: 38]. وقال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: 2].

اتفق جماعة القراء على قراءة هذه الآيات الثلاث برفع (اللذان)، (والسارق)، و(الزانية)[17]، وعلى هذا تكون هذه الآيات الثلاث قد عدلت عن القاعدة النحوية من وجهين؛ الأول: رفع الاسم المتلو بفعل أمر على الابتداء، في حين أن الأولى نصبه "لأن حد الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب"[18]، بحسب ما يرى سيبويه. والثاني: الإخبار عن المبتدأ بفعل أمر مسبوق بالفاء، يقول سيبويه: "فإذا قلت: زيد فاضربه لم يستقم أن تحمله على الابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ"[19]. فما سر عدول الآيات

الثلاث عما قرره النحويون؟ وماذا قال النحويون في تخريج ذلك؟ لقد حاول النحويون تعليل الرفع في الآيات الثلاث، واختلفت آراؤهم في ذلك، فمنهم من كان همه الحفاظ على سلامة القاعدة النحوية، فجاءت تخريجاتهم منطلقةً من الشكل مغفلةً المعنى، يأتي على رأس هؤلاء سيبويه الذي يرى أن الرفع في الآيات الثلاث على تقدير: فيما فرض عليكم، وليس على أن الأمر المسبوق بالفاء هو الخبر[20]. ومنهم من نظر إلى المعنى قبل أن ينظر إلى القاعدة النحوية، فلم يهتم بالشكل، وإنما انصب اهتمامه على المعنى، ويأتي على رأس هؤلاء الفراء، إذ يقول: "وإنما تختار العرب الرفع في ﴿ والسارق والسارقة ﴾ لأنهما غير موقَّتين، فوُجِّها توجيه الجزاء كقولك: من سرق فاقطعوا يده، فـ(من) لا يكون إلا رفعًا، ولو أردت سارقًا بعينه، أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام، ومثله ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾ "[21]. إنها التفاتة موفقة من الفراء، إذ كان المعنى هو المنطلق لتفسير العدول في الآيات، وبقوله قال المبرد، واختاره الزجاج[22] وابن النحاس[23] وابن بابشاذ[24]. وذهب الرضي إلى أن الفاء دخلت على الخبر لأن المبتدأ موصول باللام[25]، ولا يخرج قوله عن مراعاة المعنى المقصود، لأن الاسم الموصول يفيد العموم. ومعنى العموم هو المعنى المقصود في الآيات الثلاث سالفة الذكر. ولم يكن سيبويه موفقًا فيما ذهب إليه، لأنه اهتم بالقاعدة النحوية، وكيفية الحفاظ عليها، وأغفل ما أراده القرآن الكريم من معنى العموم، فكل آية من الآيات الثلاث تتضمن حكمًا معينًا، وهو حكم عام ينطبق على كل من يقترف السرقة أو الزنى أو الفاحشة، وليس المقصود سارقًا بعينه، ولا سارقة بعينها، ولا زانية بعينها ولا زانيًا بعينه...إلخ. والدليل على أن سيبويه لم يكن موفقًا فيما ذهب إليه ما ذكره من الأمثلة التي سبق ذكرها، فقد أغفل أن المبتدأ فيها معين (زيد) وأنه في الآيات دال على العموم (اللذان، السارق، الزانية والزاني) ولهذا كان العدول عن النصب على المفعولية إلى الرفع على الابتداء والإخبار عنه بالأمر المسبوق بالفاء، من أجل أداء هذا المعنى، وهو معنى العموم. وهنا يرى الباحث أن قراءة عيسى بن عمر آيتي المائدة والنور بالنصب[26]، كانت مراعاةً منه للقاعدة النحوية، من دون النظر إلى المعنى المراد، ويرجح ما يراه الباحث ما قاله الزجاج، إذ يقول: "وهذه القراءة – وإن كان القارئ بها مقدمًا – لا أحب أن يقرأ بها، لأن الجماعة أولى بالاتباع، إذ كانت القراءة سنة"[27]. فالذي يفهم من كلام الزجاج أن قراءة عيسى بن عمر كانت مراعاة للقاعدة النحوية، ويستطرد الزجاج فيقول: "ودليلي أن القراءة الجيدة بالرفع في (والزانية والزاني) [هكذا بالواو] وفي (والسارق والسارقة) قوله جل ثناؤه ﴿ وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا... ﴾"[28]، يريد أن القراء اتفقوا على قراءة هذه الآية بالرفع[29]. باستثناء ابن كثير فقد قرأ (واللذيْنِّ) بالياء وتضعيف النون[30].

المطلب الثاني: العدول في المخالفة:

1- العدول عن صيغة المفرد إلى صيغة الجمع في الاسم:

- قال تعالى: ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا ﴾[الكهف: 25].

في هذه الآية قراءتان، قراءة بتنوين (ثلاثمائة) والأخرى بالإضافة[31]، وعلى القراءتين فإن الآية قد عدلت عن القاعدة النحوية الخاصة بتمييز العدد، فهي على قراءة الإضافة قد عدلت باستخدام الجمع تمييزًا للعدد (ثلاثمائة)، لأن ما هو معروف وفقًا للقاعدة النحوية هو أن تميز هذا العدد إنما يكون مفردًا لا جمعًا. وهي على قراءة القطع قد عدلت عن القاعدة النحوية بتحويل التمييز من مفرد مجرور إلى جمع منصوب. ولقد حاول النحويون تعليل العدول في هذه الآية على القراءتين، فعلى قراءة القطع، وهي قراءة "أهل المدينة وأبي عمرو وعاصم"[32] ذهب الفراء إلى أن

(سنين) منصوب بالفعل؛ والتقدير: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة، وأجاز نصبها على أنها تمييز للعدد[33]. ورفض الزجاج فيما رواه الرضي - أن يكون (سنين) تمييزًا منصوبًا، لأنه - كما يرى - لو كان كذلك لوجب أنهم لبثوا تسعمائة سنة؛ لأن سنين واحد من ثلاثمائة، وأقلها ثلاث، فالتقدير ثلاثمائة ثلاث سنين[34]. وذهب الأخفش إلى أن (سنين) بدل من ثلاث، وأجاز أن يكون بدلاً من المائة[35]. "والثاني مردود، فإنه إذا أقيم مقام مائة فسد المعنى"[36]؛ لأن المعنى سيكون: ولبثوا في كهفهم ثلاث سنين. وما قاله الأخفش قاله المبرد والعكبري[37]. وذهب النحاس إلى أن (سنين) منصوب على أنه عطف بيان على ثلاث[38]. هذا ما يخص قراءة القطع.

أما قراءة الإضافة، وهي قراءة حمزة والكسائي[39]، فقد خطأها المبرد ولم يجز مثلها إلا في الشعر[40]، وضعفها العكبري[41]. وأجاز الفراء تمييز (ثلاثمائة) بالجمع لأن "من العرب من يضع السنين في موضع السنة"[42]، وتابعه مكي والرضي، لأن ذلك إنما هو على الأصل[43]. وإذا أمعنا النظر في الآية - على قراءة القطع- فإننا سنجد أن (سنين) هي في المعنى تمييز للعدد (ثلاثمائة) فبها عرفنا أن المعدود هو السنين، لا الشهور، ولا الأسابيع، ولا الأيام، وإن قال النحويون إنها بدل أو عطف بيان، فإن ذلك لا ينفي كونها تمييزًا في المعنى. وكذلك هي على قراءة الإضافة، فهي تمييز إلا إن حكمه في رأي النحويين أن يكون مفردًا مجرورًا بالإضافة لا أن يكون جمعًا، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا جاء التمييز فيها جمعًا؟ إن السبب في رأي الباحث هو القصد إلى معنى التكثير، فالجمع غير المفرد، حتى وإن كان المفرد في مثل الآية يدل على ما يدل عليه الجمع، إلا إن التعبير بالجمع يكون أبلغ في الدلالة على الكثرة من التعبير بالمفرد. ومما يدل على أن العدول كان من أجل معنى التكثير أنه تعالى عطف عليه بقوله: ﴿ وازدادوا تسعًا ﴾ ولم يقل: ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة وتسع سنين. وهناك أمر آخر وهو أن (سنين) ينسجم معنًى ولفظًا مع ما حذف فيما بعده وهو تمييز (تسعًا) ويغني عنه في الوقت نفسه. فلو كان التعبير هكذا (ثلاثمائة سنة وازدادوا تسعًا) لاحتمل أن يكون (تسعًا) مبهمًا، وذلك لاختلاف صيغة تمييزه عن تمييز ما قبله، لأن تمييز (تسعًا) لا يكون إلا جمعًا، ولا حتاج إلى ذكر المحذوف، وفي ذلك ما فيه من التطويل، فضلاً عن عدم الانسجام، كما إن الانسجام بين قوله تعالى: ﴿ ثلاثمائةٍ سنين وازدادوا تسعًا ﴾ وبين قوله تعالى - قبل ذلك في السورة نفسها: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾{الكهف: 11}. جليٌّ واضح. لهذا كله كان العدول في هذه الآية للدلالة على معنى التكثير، وهو ما قد لا يتحقق إذا وافقت الآية القاعدة النحوية وجيء بالتمييز فيها مفردًا.

2- العدول عن صيغة المفرد إلى صيغة الجمع في الفعل:

- قال تعالى: ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾{الأنبياء: 3}.

في هذه الآية عدول عن القاعدة النحوية التي تنص على وجوب إفراد الفعل المسند إلى الاسم المجموع، إذ جمع (وأسروا) مع وجود الفاعل (الذين ظلموا). لهذا حاول النحويون تخريج ذلك، فخرجوه على وجوه، أحدها أن يكون (الذين ظلموا) بدلاً من الواو[44]، والثاني أن يكون في محل جر نعتًا للناس[45]، والثالث أن يكون في موضع رفع خبرًا لمبتدأ محذوف[46]، والرابع أن يكون نصبًا على تقدير أعني[47]، والخامس أن يكون مبتدأ مؤخرًا والجملة الفعلية قبله الخبر[48] أو أن يكون الخبر محذوفًا والتقدير: يقولون هل هذا[49]، والسادس أن يكون على لغة: أكلوني البراغيث[50]، أي أن يكون (الذين) فاعلاً، والواو

علامة للجمع. ولا يعنينا- هنا - أي التخريجات نختار، أو أيها الأرجح؟ إنما الذي يعنينا هو معرفة سبب العدول، فلماذا لم يفرد الفعل، أي لماذا لم يقل: وأسر النجوى الذين ظلموا؟ مادام (الذين) على كل التأويلات فاعلاً في المعنى، وإن لم يكن فاعلاً نحويًا؟ إذا أردنا أن نعرف الإجابة، فلننظر إلى سياق الآية، يقول تعالى: ﴿ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ۝١ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٢ لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ ۝٣﴾{الأنبياء: 1 -3} فهل المقصود بـ(الناس) في الآيات كل الناس؟ لا يظن الباحث ذلك، لأن فيها إخبارًا عن الناس بأنهم في غفلةٍ معرضون، وأنهم يستمعون الذكر وهم يلعبون وقلوبهم لاهية. وهذا لا ينطبق على الناس كلهم ومن ثم لا يتطابق مع الواقع، فقد آمن من الناس من آمن وقدم أروع الأمثلة في الدفاع عن إيمانه. هذا إذا قلنا إن المقصود بالناس الذين كانوا موجودين أثناء نزول الآيات. فإن قلنا إن المقصود الناس إلى يوم القيامة، فإن ما قيل من عدم مطابقة للواقع ينطبق على هذا المعنى أيضًا، لأن منهم المؤمنين المخلصين في كل زمان. لكنَّ كلمة (الناس) في الآيات لم تقيد، ولم تخصص، إنما هي مطلقة تفيد العموم، فيتوهم التناقض بينها وبين الواقع.

هنا يأتي العدول في قوله تعالى: ﴿ وأسروا النجوى ﴾، ليزيل ذلك التوهم، ويزيل معنى العموم، وليخصص المعنى المقصود بـ(الناس) فليس الناس المذكورون بما وصفوا سوى هؤلاء الذين ظلموا، وليس المقصود الناس كلهم، فالواو في (وأسروا) أفادت هذا الربط المعنوي بين (الذين ظلموا) وبين (الناس) المتقدم الذكر، فـ(الذين ظلموا) بدل مفسر للواو، التي هي ضمير الناس والبدل من ضمير الشيء هو بالأحرى بدل من ذلك الشيء. ولو أن الآية وافقت قواعد النحويين وأفرد فيها الفعل، لكان هناك انقطاع معنوي بين الناس، وبين من أسر النجوى وهم الذين ظلموا، ولكانت المغايرة بينهما قائمة، ولَمَا كان (الذين ظلموا) تفسيرًا للناس، ولأفادت (الناس) حينها معنى العموم، وهو ما ليس مقصودًا في الآيات لعدم تطابقه مع الواقع، وقول الله عز وجل لا يكون كذلك، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا. لهذا كله كان العدول عن القاعدة النحوية، فأسند الفعل إلى الضمير مع وجود الفاعل مجموعًا، وأصبح الفاعل في المعنى بدلاً من ذلك الضمير في التركيب النحوي. ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾{المائدة: 71}، فقد جمع الفعل المسند إلى الظاهر المجموع ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ ولم يفرده لأن السياق يقتضي ذلك، فالسياق إخبار عن بني إسرائيل، يقول تعالى ﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلًا كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ (70) وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾{المائدة: 70 -71}. فأخبر عنهم بأنهم كذبوا فريقًا من الرسل، وأنهم قتلوا فريقًا، وأنهم حسبوا ألا تكون فتنة، وأنهم كلهم عموا وصموا في المرة الأولى، وأن الله تاب عليهم، ثم أخبر عنهم أن كثيرًا منهم عموا وصموا في المرة الثانية، ولم يرد الإخبار عن الكثير منهم أنهم عموا وصموا، ولو كان ذلك هو المقصود لأفرد الفعل، ولكن لأنه لا ينسجم مع السياق عدل عنه إلى صيغة الجمع، فأسند الفعل إلى بني إسرائيل كما هو الحال فيما سبق، ثم أبدل (كثير) من (الواو) ليبين أنهم في المرة الثانية لم يعموا ويصموا كلهم وأن ذلك كان من كثير منهم، وليس منهم كلهم كما كان في المرة الأولى.

المطلب الثالث: العدول في التضام:

قال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ (11) يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ (12) يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَى وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ ﴾[الحج: 11 -13].

ففي (يدعو لمن ضره) عدول عن القاعدة النحوية التي تنص على عدم جواز دخول اللام على المفعول به، إلا إذا كان الفعل من أفعال القلوب، و(يدعو) ليس من أفعال القلوب، وقد دخلت اللام على مفعوله، فما سبب ذلك؟ وماذا قال النحويون في هذا العدول؟ كالعادة فإن النحويين كان همهم هو سلامة القاعدة النحوية لا غير، ولهذا سنرى أن تخريجاتهم وتفسيراتهم – في أغلبها – لم تراع المعنى، فمنهم من ذهب إلى أن (يدعو) بمعنى يقول، وأن (لمن) مبتدأ خبره محذوف تقديره إلهه[51]، ولا ندري على هذا الرأي كيف نفسر (يدعو) الأولى، وكيف نفسر الاختلاف في التعبيرين بين (ما) في الأولى و(من) في الثانية؟ ومنهم من ذهب إلى أن (يدعو) يشبه أفعال القلوب، فعلق باللام وكأنه قال يظن أو يزعم[52]. ومنهم من يرى أن مفعول (يدعو) مضمر فيه والتقدير ذلك هو الضلال البعيد يدعوه[53]. ومنهم من يرى أن مفعول (يدعو) محذوف والتقدير يدعو إلهًا لمن ضره[54]. ومنهم من ذهب إلى أن مفعوله مقدم عليه وهو (ذلك) والمعنى: الذي هو الضلال البعيد يدعو[55]. ومنهم من ذهب إلى أن (يدعو) توكيد لـ(يدعو) الأولى[56]، فيكون ما بعده مبتدأ ونسي صاحب هذا الرأي الفرق بين معموليهما، فـ(ما) لغير العاقل و(من) للعاقل، ونسي ما سيترتب على قوله هذا من تناقض بين (يدعو ما لا يضره وما لا ينفعه) وبين (يدعو لمن ضره أقرب من نفعه) والملاحظ في هذه الآراء أنها لم تراع المعنى، ولم تراع السياق، وإنما راعت القاعدة النحوية. ومن النحويين من ذهب إلى أن اللام في غير موضعها والتقدير: يدعو من لضره[57]، وأنه جاز تقديمها "لأن (من) حرف لا يتبين فيه الإعراب... وذكر عن العرب أنهم قالوا: عندي لما غيره خير منه، فحالوا باللام دون الرافع"[58]، أو أنه جاز لـ"أن اللام لليمين والتوكيد فحقها في أن تكون في أول الكلام فقدمت لتجعل في حقها"[59]. وهذا الرأي الأخير هو الأقرب في مراعاة المعنى من غيره، وأما ما ذكر قبله من آراء فلم يكن لها من حاجة، لولا الحرص على سلامة القواعد النحوية. وأما ما يراه الباحث فهو أن الآية قد عدلت عن القاعدة النحوية لأمر معنوي، فأدت بألفاظها وفقًا للترتيب الذي جاءت عليه المعنى المقصود، فاللام دخلت على المفعول به لأن المعنى توكيد أن المدعو ضره أقرب من نفعه، وليس القصد توكيد أن ضر المدعو أقرب من نفعه. لهذا عدلت الآية عما قرر النحويون مراعاةً وقصدًا لهذا المعنى.

المطلب الرابع: العدول في معنى المفردة:

- قال تعالى: هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾{المؤمنون: 36}.

من المعروف في النحو العربي أن (هيهات) اسم فعل ماض بمعنى (بَعُدَ)، غير أن الآية تقول غير ذلك، إذ لو كان (هيهات) بمعنى (بَعُدَ) لما اقترن الفاعل باللام، لأنك لا تقول: قام لمحمد أو كتب لعلي، وأنت تريد: قام محمد وكتب علي، ولا تجد مثل ذلك في كلام العرب. غير أن النحويين يرون أن (هيهات) في الآية اسم فعل ماض بمعنى (بَعُدَ)، وقد حاولوا تخريج دخول اللام على الفاعل، فمنهم من ذهب إلى أنها زائدة[60]. ومنهم من قال: الفاعل مضمر "تقديره بعد التصديق لما توعدون، أو الصحة، أو الوقوع، أو نحو ذلك"[61]. "وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث، أو الإخراج، فاللام للتبيين"[62]. وحاول الرضي التوفيق بين الآية وبين القاعدة النحوية، فذهب إلى

أن (هيهات) فيها "بمنزلة (بُعْدًا لما توعدون) استعمالاً، وأما في المعنى فـ(هيهات) اسم فعل"[63]. وإنما ذهب هؤلاء النحويون إلى أن (هيهات) اسم فعل لأنه مبني[64]، وهذا ليس بحجة لأن من العرب من ينونه[65]، كما إن من النحويين من يجيز أن يكون ظرفًا غير متمكن لأنه مبهم، ولأنه بمنزلة الأصوات[66]. فلماذا إذًا هذه التأويلات؟ ولماذا تحميل النص القرآني ما لا يحتمل من تقدير ما ليس موجودًا؟ وتقديره يبعد الآية عن المعنى الذي تقصده؟ لم يكن ذلك إلا من أجل سلامة القاعدة النحوية، حتى لو كان ذلك على حساب المعنى القرآني! فلماذا إذًا عدلت الآية عن قاعدة النحويين؟ بمعنى آخر: لماذا لم تكن الآية هكذا: هيهات هيهات ما توعدون؟ ولماذا جاءت بصيغتها التي هي عليها؟ إن الله عز وجل في هذه الآية يذكر على لسان الكفار مقولتهم في البعث، فهم منكرون له وجاحدون به، ويرونه في عداد المستحيل، وسياق الآية يؤكد ذلك ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ (34) أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ (35) هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ (36) إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾{المؤمنون: 34-37}. لهذا عدل عن قاعدة النحويين، وأدخل اللام على الفاعل، أو بالأصح على ما كان فاعلاً، فتحول معنى(هيهات) من الفعلية إلى الاسمية بدخول تلك اللام، مراعاةً لمعنى الاستحالة المقصود من قبل الكافرين، ولو أن الآية القرآنية- هنا -راعت القاعدة النحوية وجاءت هكذا: هيهات هيهات ما توعدون، لكان المعنى أنهم يقولون: بَعُدَ بَعُدَ الذي توعدون. وهذا لا يعني جحودًا وإنكارًا وكفرًا، إنما يعني إيمانهم بحدوثه، غير أنهم يرون حدوثه بعد زمنٍ بعيد، هكذا يفهم من هذه الصياغة، الأمر الذي يخرج الآية عن سياقها ويؤدي إلى خلخلة النظم القرآني، لأن المراد ليس هذا، وإنما المراد الإخبار على لسان الكفار بالكفر بالبعث، فكان العدول لهذا السبب، فجاءت الآية بصيغتها التي هي عليها لتدل على إيمانهم باستحالة حدوث البعث وليس ببعد زمن حدوثه. ولهذا تحول (هيهات) من كونه اسم فعل إلى كونه اسمًا في موضع رفع بالابتداء، والمعنى البعد البعد لما توعدون[67]، أو مصدرًا منصوبًا والتقدير: بعدًا بعدًا لما توعدون[68]، أو ظرفًا والمعنى في البعد[69].

المبحث الثاني: العدول احترازًا من تبادر المعنى الآخر الذي يحتمله التركيب:

المطلب الأول: العدول في الإعراب:

1- العدول عن الرفع على الابتداء إلى النصب على المفعولية:

- قال تعالى ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ {القمر: 49}.

هذه الآية من شواهد باب الاشتغال فـ(كل) منصوب بفعل يفسره ما بعده، والتقدير: إنا خلقنا كل شيءٍ خلقناه بقدر، وقد أجمع القراء على نصب (كل) وقيل إن هناك من قرأ بالرفع[70]. ورفع (كل) في الآية وفقًا لرأي البصريين هو الأولى[71]؛ لأن ما قبل الاسم المشتغل عنه "إنما هو اسم قد عمل فيه عامل، ثم ابتدئ بعده، والكلام في موضع خبره"[72]. يقول ابن جني - متحدثًا عن قراءة الرفع في الآية: "الرفع - هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب، وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيد ضربته، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة"[73]. و"قال السيرافي ما ملخصه: فإن قال قائل: قد زعمتم أن نحو: إني زيدٌ كلمته، الاختيار فيه الرفع لأنه جملة في موضع الخبر، فلم اختير النصب في ﴿إنا كل شيءٍ خلقناه بقدر﴾ وكلام الله تعالى أولى بالاختيار؟ فالجواب أن في النصب ها هنا دلالة على معنًى ليس في الرفع، فإن التقدير على النصب: إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر. فهو يوجب العموم، وإذا رفع فليس فيه

عموم، إذ يجوز أن يكون (خلقناه) نعتًا لشيء، وبقدر خبرًا لكل، ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها، بل إنما يدل على أن ما خلقه منها خلقه بقدر"[74]. وقد تابع بعض النحويين السيرافي فيما ذهب إليه[75]. وزاد بعضهم في توضيح رأي السيرافي أن إفادة العموم الناجمة عن نصب(كل)، فيها"رد على من أنكر خلق الأفعال"[76]. وقد رد الرضي هذا التعليل، لأن معنى الآية بنصب (كل) وبرفعها- في رأيه - واحد، إذ يقول: "إن معنى كل شيء خلقناه بقدر على أن (خلقناه) هو الخبر: كل مخلوق مخلوقٌ بقدر، وعلى أن (خلقناه) صفة: كل شيء مخلوق كائن بقدر، والمعنيان واحد، إذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان (خلقناه) صفة له أو خبرًا، وليس مع التقدير الأول أعم منه مع التقدير الثاني"[77]. فإذا كان الأمر على ما ذكر الرضي - وهو كذلك - فما سر عدول الآية عن الاختيار -وهو الرفع- وفقًا للرأي البصري إلى النصب؟ يرى الباحث أن هناك سببًا آخر لم يلتفت إليه النحويون- بحسب علمه - وهو سبب معنوي، إذ لو رفع (كل) لتوهم معنًى آخر يحتمله التركيب حينها، وهو أن الله تعالى يخبر عن نفسه بأنه كل شيء خلقه بقدر، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا، لأن الحرف الناسخ (إنَّ) قد دخل على ضمير المتكلم وهو الله سبحانه وتعالى، إلا أنه جاء بصيغة الجمع للتعظيم، وهو يتطلب الخبر، فلو كان (كل) مرفوعًا لتوهم أنه الخبر، ولتجسدت حينها فكرة الحلول والاتحاد تنزه الله عن ذلك، وتعالى علوًا كبيرًا. فهذا هو السبب الذي نُصبت لأجله كلمة (كل) وجعل جماعة القراء لا يقرؤون هذه الآية إلا بالنصب وهو سبب يستحق أن يعدل من أجله في الآية عن الرفع الذي هو الأولى بحسب رأي البصريين، إلى غيره، وهو النصب، لأن المعنى هو الأصل والألفاظ والتراكيب خدمٌ له.

2- العدول عن النصب عطفًا على اللفظ إلى الرفع عطفًا على الموضع:

- قال تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾{التوبة3}.

في هذه الآية ثلاث قراءات، برفع (ورسوله)، وهي المثبتة في الرسم العثماني، وقرأها عيسى بن عمر بالنصب[78]، وابن أبي إسحاق[79]، وقد وصفت هذه القراءة بالشذوذ[80]. وقرئت بالجر، وهذه القراءة موصوفة أيضًا بالشذوذ[81]. أما قراءة النصب فعلى العطف على لفظ اسم (أنَّ)[82]، وأما قراءة الجر، فـ "على القسم، ولا يكون عطفًا على (المشركين) لأنه يؤدي إلى الكفر"[83]. وأما قراءة الرفع ففيها وجهان، الأول العطف على موضع اسم (أنَّ) وهذا ما استحسنه سيبويه والمبرد[84]؛ "لأن (إنَّ) دخلت على ما لو لم تدخل عليه لكان مبتدأ، ولم تغير المعنى بدخولها"[85]. فـ"معنى إن زيدًا منطلق، زيد منطلق، و(إنَّ) دخلت توكيدًا"[86]. لكن ما يؤخذ على سيبويه والمبرد أنهما قد خلطا بين (إنَّ) و(أنَّ)، فما قالاه ينطبق على (إنَّ) ولا ينطبق على (أنَّ) "لأن (أنَّ) المفتوحة قد غيرت معنى الابتداء، إذ هي وما بعدها مصدر، فليست هي كالمكسورة التي لا تدل على غير التأكيد، فلا يغير معنى الابتداء دخولها"[87]. والوجه الثاني أن يكون (ورسوله) معطوفًا على المضمر في (بريء) وهو ضعيف- في رأي بعضهم – لعدم توكيد الضمير[88]. ويرى النحاس أن هذا الوجه حسن "لأنه قد طال الكلام"[89]. "وقد أجازه كثير منهم في هذا الموضع وإن لم يؤكده، لأن المجرور يقوم مقام التوكيد"[90]. وهناك وجه ثالث للرفع وهو أنه "ارتفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي: ورسوله بريء أيضًا من المشركين، فحذف لدلالة الأول عليه"[91]. والذي يعنينا هنا هو قراءة الرفع، لأنها هي التي عدلت عن القاعدة النحوية على رأي الأغلبية، وأما على قراءة الجر، فلا

إشكال فيها نحويًا، إنما الإشكال فيها من حيث المعنى، ولهذا وصفت بالشذوذ، وكذلك الأمر في قراءة النصب فهي موافقة للقاعدة النحوية. فلماذا إذًا العدول من النصب إلى الرفع، في قراءة من قرأ بالرفع؟ الجواب: لأن قراءة النصب لا يؤمن فيها اللبس، إذ قد يتبادر إلى الذهن أن (ورسوله) نصب عطفًا على محل (المشركين) فهو في الأصل مفعول به، وإنما تعدى إليه الفعل بحرف الجر فجر، فيكون المعنى - حينئذٍ - أن الله بريء من المشركين وبريء من رسوله، وهو نفسه معنى الآية على قراءة الجر، وهو باطل ويتنافى مع مطلع الآية (وَأَذَانٌ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ) لهذا السبب جاءت قراءة الرفع، لأن المعنى المقصود من خلالها واضح، ولا يحتمل الأمر غيره، وهو أن الله ورسوله بريئان من المشركين، وهكذا يتضح سبب العدول عن القاعدة النحوية، من النصب عطفًا على لفظ اسم (أنَّ) إلى الرفع عطفًا على موضعه مع عدم جواز ذلك على رأي الأغلبية، لأن موضعه هنا لم يعد الابتداء. وإن قال قائل: الرفع هنا على الابتداء وليس عطفًا على موضع اسم (أنَّ) فيقال: قد حصل العدول عن النصب إلى الرفع، احترازًا من اللبس الذي يحتمله النصب، سواء أكان الرفع عطفًا على الموضع أم على الابتداء، لأن الأولى في الآية بحسب القاعدة النحوية النصب وليس الرفع.

المطلب الثاني: العدول في المطابقة:

- العدول عن التأنيث إلى التذكير:

- قال تعالى: ﴿وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾{الأعراف: 56}.

ورد في الآية لفظ (قريب) مذكرًا، وكان حقه أن يؤنث، لأنه خبر للرحمة، والخبر يشترط فيه بحسب القاعدة النحوية أن يطابق المخبر عنه تذكيرًا وتأنيثًا. فلماذا عدلت الآية القرآنية عن هذا الشرط، وورد خبر المؤنث فيها مذكرًا؟ لقد حاول النحويون تفسير هذا الأمر، فمنهم من قال: لأن الرحمة بمعنى المطر[92]، ومنهم من ذهب إلى أنها بمعنى العفو والغفران[93]. ويرد هذا القول سياق الآية، الذي يدل على أن معنى الرحمة أوسع من المطر ومن العفو والغفران، وأن دلالتها مفتوحة لاستيعاب كل ما هو خير، ولهذا السبب يمكن إرجاع رسم التاء فيها مفتوحة، لتناسب هذا الفضاء المفتوح من الدلالة على كل ما هو خير. وأجاز الأخفش أن يكون تذكير (قريب) في الآية من باب قول العرب: ريح خريق، وملحفة جديد، كما أجاز أن يكون من باب قولهم:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها[94].

ويحكى عن الفراء أنه ذهب إلى "أنهم التزموا التذكير في (قريب) إذا لم يُرَدْ قرب النسب قصدًا للفرق"[95]. "ومذهب أبي عبيدة أن تذكير (قريب) على تذكير المكان. قال علي بن سليمان: هذا خطأ، ولو كان كما قال لكان (قريب) منصوبًا في القرآن، كما تقول: إن زيدًا قريبًا منك"[96]. وحمله الرضي على (فعيل) التي بمعنى (مفعول) لشبهه به من حيث اللفظ[97]. والذي يراه الباحث أن سبب العدول في الآية عن تأنيث (قريب) إلى تذكيرها معنوي صرف، فـ(قريب) في الآية ليست كما يرى النحويون إخبارًا عن الرحمة مفردة، إنما هي إخبار عن رحمة الله، ولو أن الآية راعت قواعد النحويين، وأنثت لفظ (قريب) لتبادر إلى الذهن أن الرحمة هي القريب من دون الله سبحانه وتعالى. ولإزالة هذا المعنى عدلت الآية عن قاعدة المطابقة، وذكَّرت ما حقه التأنيث ليكون خبرًا للمضاف والمضاف إليه على السواء، مراعاةً للمعنى المراد، وإزالة لما قد يلتبس من معنى آخر، وهو قرب الرحمة فحسب.

المبحث الثالث: العدول عن قرينة الإعراب إلى إهدارها لأمن اللبس:

المطلب الأول: إهدار الإعراب في الاسم:

1- إهدار علامة الرفع:

- قال تعالى: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾{البقرة: 177}.

- وقال تعالى: ﴿لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ {النساء: 62}.

يمكن للباحث - بناء على أمن اللبس - أن يفسر عدم رفع(والصابرين)، وكذلك (والمقيمين)في الآيتين السابقتين، فإن العدول عن الرفع بإهدار علامته، كان بسبب أمن اللبس، فالمعنى هو العطف على ما قبله، والرفع وعدمه لا يغيران من المعنى شيئًا[98]. وإهدار قرينة الإعراب لأمن اللبس، لا يخرج عن سنن العرب في لغتهم، فقد روي عنهم "قولهم: هذا جحر ضبٍ خربٍ"[99] بجر(خربٍ)على المجاورة، مع أنه صفة لـ (جحر)، فكان حقه أن يرفع مثله. لكنهم أهدروا الإعراب بسبب أمن اللبس. كما يروى عنهم قولهم: خرق الثوب المسمار، برفع الثوب ونصب المسمار، اعتمادًا "على القرينة المعنوية؛ وهي الإسناد، وأهملوا الحركة إذ لا يصح أن يسند الخرق إلى الثوب، وإنما يسند إلى المسمار، فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول"[100].

2. إهدار علامة النصب:

أ- قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾{المائدة: 69}.

ما قيل في إهدار قرينة الإعراب، وهي علامة الرفع في (والصابرين، والمقيمين) في الآيتين سالفتي الذكر، من جهة أمن اللبس ينطبق على (والصابئون) في هذه الآية، إذ أهدرت فيها قرينة الإعراب، وهي علامة النصب، لأمن اللبس، إذ لم يعد للإعراب فيها أهميته المتمثلة ببيان المعنى من خلاله وحده، فلا يتضح المعنى إلا به، أو يتغير المعنى بإهداره، فمعنى العطف باقٍ كما هو، ولم يحدث فيه ترك الإعراب شيئًا، لـ"أن قرينة التبعية التي تحققت بوضوح التعاطف قد أغنت عن العلامة الإعرابية"[101]. هذا فضلا عن أن هناك انسجامًا صوتيًّا بين (آمنوا، هادوا) وبين (الصابئون). وقد يكون هذا الأمر سببًا ثانويًّا للعدول هنا، إذ إن فيه مراعاة لذلك الانسجام، والذي يرجح مراعاة الانسجام الصوتي هنا أن العطف في سورة البقرة، في قوله تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ {البقرة: 62} لم يكن بالرفع إنما كان بالنصب وفقًا للقاعدة النحوية، وذلك لتقدم (والنصارى) على (والصابئين) هنا، مما لا يجعل للانسجام قيمة، بينما في سورة المائدة كان (والصابئون) مقدمًا على (والنصارى) فروعي التماثل الصوتي للقرب وعدم الفصل، فضلا عن أمن اللبس. وقد يقول قائل: فلماذا لم يرفع (والصابئين) في سورة الحج في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾{الحج: 17}،

فأقول: إن ذلك جاء موافقًا للأصل، وهو الأولى، ولا يحتاج إلى تخريج أو تفسير، إنما يحتاج إلى ذلك حيث يكون العدول.

ب- قال تعالى: ﴿ إِنْ هذانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ {طه: 63}.

وفي هذه الآية - أيضًا - يمكن للباحث أن يفسر قراءة من قرأها بتشديد (إنَّ) ورفع هذان[102].فيرى أن سبب العدول فيها بإهدار النصب، هو أمن اللبس من جهة، والانسجام الصوتي من جهة أخرى بين فتح (إنَّ) وفتح الذال ومدها في (هذان)، فضلاً عن أن الإتيان بالمثنى في كل حال بالألف، هي لغة لبني الحارث بن كعب، وكنانة[103].

المطلب الثاني: إهدار الإعراب في الفعل:

أ- إهدار الرفع:

- قال تعالى: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ ﴾{يوسف: 11}.

هذه الآية من الآيات التي تدخل ضمن أمن اللبس، فإن "قوله (تأمنا) فعل مضارع يستحق الرفع ... ولكن إعراب الفعل بالرفع كان موضع ترخص، فلم تظهر الضمة على آخره لما عرض للكلمة من إدغام النونين إحداهما في الأخرى. ولكن اللبس مأمون بقرينة السياق، لأن عبارة (ما لك) دون الوقوف عليها حالت بين (لا تأمنا) وبين أن تكون نهيًا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يصح في الأذهان أن ينهى الأبناء أباهم عن أن يأمنهم، إذ لو فعلوا، لكان ذلك منهم إقرارًا بسوء النية. فلم يبق إلا أن تكون (لا) نافية، والفعل مرفوعًا، واللبس مأمونًا" [104].

من هذا - أيضًا- قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا ﴾{الكهف: 95}.

"إلا أن الحركة الملغاة فيه حركة بناء"[105]، أي الفتحة في الفعل الماضي، وهو (مكني).

ب- إهدار الجزم:

- قال تعالى: ﴿ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا... ﴾{آل عمران: 120}.

في هذه الآية عدول في (لا يضركم) على قراءة من قرأ بضم الراء[106]، لأن الفعل (يضر) المسبوق بـ(لا) النافية واقع في جواب الشرط، وحقه أن يجزم وأن يحرك الراء بالفتح لالتقاء الساكنين.

وقد أدلى النحويون بدلوهم في تفسير ضم الراء، فمنهم من ذهب إلى إضمار الفاء[107]، وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع على نية التقديم[108]، والتقدير: لا يضركم كيدهم شيئًا إن تصبروا. وينسب هذا القول إلى سيبويه[109]. وسيتبين للقارئ فيما سيأتي عدم صحة نسبته إليه، وينسب - كذلك - إلى الفراء[110]. ومنهم من ذهب إلى أنه مجزوم والضمة إتباع لضمة الضاد[111]. وضعف هذا الرأي النحاس لثقل الضم وشبهه بالمرفوع[112]، "والصواب أنه مجزوم وأن الضمة إتباع، كالضمة في قولك لم يشدُّ"[113]. وهذا هو رأي سيبويه، فهو يقول: "ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حرك آخر الحرفين، لأنه لا يلتقي ساكنان، وجعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه، وذلك قولك: لم يُردُّ، ولم يرتَدَّ، ولم يفِرِّ"[114].

ويقول: "اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله فإن كان مفتوحًا فتحوه، وإن كان مضمومًا ضموه، وإن كان مكسورًا كسروه وذلك قولك: رُدُّ وعَضَّ، وفِرِّ يا فتى"[115]. ومن نسب إليه القول بالضم على نية التقديم اعتمد على تخريجه الرفع في قول الراجز:

يا أقرع ابن حابسٍ يا أقرع
إنك إن يصرع أخوك تصرعُ[116]

وهو تخريج مقبول وينطبق على الرفع في البيت، ولكنه لا ينطبق على الآية، لأن ما قبل الراء فيها مضموم، وينطبق عليها ما ذكر عنه من أقوال تدل على أن الضمة فيها ضمة

إتباع، وأن هذا هو رأيه فيها. والذي يعنينا - هنا - هو السؤال عن سبب العدول في الآية عن الفتح لالتقاء الساكنين إلى الضم؟ إن هذا العدول - في رأي الباحث - ينسجم مع كلام العرب - كما مثل سيبويه - ولا يؤثر في المعنى، فالمعنى هو الشرط سواء فتح الراء أو ضم، فاللبس مأمون، ولهذا عدلت الآية مراعاةً للانسجام الصوتي بين حركة الراء وما قبلها، "فالأصوات المتجاورة يتأثر بعضها ببعض، فينقلب الصوت – حركة كان أم حرفًا – إلى مثيل أو قريب من الآخر، ليكون بينهما توافق وانسجام"[117].

المبحث الرابع: ما قد يتوهم أن فيه عدولا:

قد يتوهم أن في في قوله تعالى: ﴿ و َأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا ﴾{الأعراف: 145} ، وقوله تعالى: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾{الإسراء: 53} ، وقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُون أَيَّامَ اللَّهِ ﴾{الجاثية:14} ، وقوله تعالى:﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ ﴾{إبراهيم: 31} ، وقوله تعالى: ﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الأَرْضُ ﴾{البقرة: 61} ، وقوله تعالى: ﴿ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ ﴾{البقرة: 68} ، وقوله تعالى: ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾{النور: 30} . قد يتوهم أن في هذه الآيات عدولا عن الرفع إلى الجزم في الأفعال المضارعة (يقولوا، يأخذوا، يغفروا، يقيموا، يخرج، يبين، يغضوا) وذلك لأنها مجزومة، ولا نجد لكل منها عاملا من عوامل الجزم، كما يرى النحويون فيما يعرف بنظرية العامل النحوي، فكل منها ليس واقعًا فعلا أو جوابًا لأداة شرط جازمة، وليس مسبوقًا بإحدى حروف الجزم الأخرى، وحتى الوقوع في جواب الطلب، فهو ليس متحققًا في كلٍّ منها، لأن كلا منها ليس جوابًا للطلب المتقدم، ولا يصح أن يكون جوابًا له. وعلى هذا يفهم أن حقها الرفع، وأن فيها عدولا عنه إلى الجزم. والذي يراه الباحث هو أن تلك الأفعال، ليس فيها عدول من الرفع إلى الجزم، بل حقها القطع عن الإعراب أو الجزم، وهو حذف علامة الإعراب سواء أكان حركة أو حرفًا. وهي ليست مقطوعة عن الإعراب، أو مجزومة في الآيات السالفة الذكر، كما يرى النحويون بكونها جوابًا للأمر[118]،ولا مجزومة بلام الأمر المحذوف[119]، ولا هي أجوبة لأفعال محذوفة[120]. إنما جزمت هذه الأفعال لأنها ليست واقعة في معنى الاسم[121]، فكل منها يفيد معنى الأمر[122]، والأمر ليس من معاني الاسم. وعلى هذا فليس في هذه الآيات عدول، وقد أوردها الباحث بناء على ما يفهم من توهم العدول فيها لدى النحويين، وتخريجاتهم تدل على توهمهم ذلك وقد يقول قائل: إذا كانت الأفعال المضارعة في الآيات سالفة الذكر في معنى أفعال الأمر فلماذا لم يعبر القرآن بأفعال الأمر بدلا منها؟ فأقول: إن في الأفعال المضارعة في الآيات المذكورة باستثناء آيتي سورة البقرة، دلالة لا يؤديها فعل الأمر، فكل منها يفيد اتصال الأمر بالخالق عز وجل، وأن الأمر صادر منه سبحانه وتعالى. ولو أنه عبر بالأمر لذهب ذلك الاتصال، وتوهم أنه صادر من الرسول عليه الصلاة والسلام. وكذلك الحال في آيتي سورة البقرة، فبنو إسرائيل يطلبون من رسولهم أن يدعو الله ان يخرج لهم مما تنبت الأرض في الأولى، وأن يبين لهم ما لون البقرة في الثانية، والتعبير بالمضارع يدل على اتصال هذين الطلبين بهم وأنهما صادران عنهم.

وفي هذا السياق فائدة تجدر الإشارة إليها، وهي وظيفة فعل الأمر (قل) فيما ورد فيه من الآيات سالفة الذكر، إذ يرى الباحث أن له وظيفة دلالية، مفادها أن الرسول عليه الصلاة والسلام مخرج من دائرة الأمر (يقولوا التي هي أحسن، يغفروا للذين لا يرجون أيام الله، يقيموا الصلاة،

يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) وذلك لعدم حاجته إلى أن يؤمر بذلك، إذ لا يحتاج إلى ذلك من هو على خلق عظيم، ومن شهد له الخالق بذلك مؤكدًا بثلاثٍ من وسائل التوكيد؛ وهي القسم و(إنَّ) واللام، وذلك في قوله عز وجل: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ {القلم: 4}. وإنما يحتاج إلى الأمر بذلك غيره، وإن كانوا من المؤمنين. وهذه الفائدة تستدعي فتح نافذة البحث أمام الباحثين لدراسة فعل الأمر (قل) في القرآن الكريم، ليقفوا على وظائفه الدلالية المتنوعة.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم يتضح للقارئ الكريم أن العدول النحوي في القرآن الكريم دليل قاطع وحجة دامغة على صدق نبوءة النبي محمد عليه الصلاة والسلام، إذ من المسلم به أن الإنسان هو ابن بيئته، يسير في حياته على ما تربى عليه في مجتمعه، ومن ذلك لغته، فهي مكتسبة، وسيلتزم بنظامها، الذي تعارف عليه أبناء مجتمعه، إلا أننا وجدنا العدول النحوي في بعض الآيات قد جاء على غير المألوف حرصًا على أداء المعنى المقصود فيها بدقة فائقة، ووضوح بيِّن، لا غموض فيه، وليس فيه لبس ولا توهم، كما نجد بعض ذلك العدول قد جاء لتأدية معاني جديدة، لم تكن متداولة لدى العرب، ومنهم أهل قريش، الذين ينتمي إليهم النبي عليه الصلاة والسلام، ونشأ بينهم واكتسب لغته منهم. فليت شعري كيف للنبي عليه الصلاة والسلام أن يخرج عن المألوف في لغة قومه، ليعبر عن المعنى بتلك الدقة، وكيف له أن يأتي بمعان لم يعرفها بنو قومه، ويعبر عنها بكل وضوح، بعد أن أجريت لتراكيبها التغييرات اللازمة، بما يكفل لها أداء ما تحمله من المعاني بلا لبس أو توهم؟ كيف له أن يفعل ذلك لو أن القرآن من كلامه كما زعم، ويزعم المبطلون والمرجفون؟ إن ذلك العدول ينبئ بأن القرآن ليس من كلام البشر، ويؤكد أنه كلام الله عز وجل، وأنه - أي العدول - إحدى صور الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم.

وبعد: فإن الباحث يخلص إلى ذكر أهم النتائج التي خرج بها في بحثه هذا، وهي على النحو الآتي:

1- ليس في القرآن تعارض مع سنن العرب في كلامهم، فالتعبير عن المعنى بكل وضوح، ومن دون لبس هو غاية المتحدث، وقد جاء العدول في القرآن الكريم لتحقيق هذا الغرض نفسه.

2- للعدول النحوي فيما ورد فيه من آيات القرآن الكريم فائدة عظيمة، فبه يتضح المعنى، ويؤمن اللبس، وبه ومن خلاله عبر القرآن عمّا استجد فيه من المعاني.

3- العدول النحوي فيما ورد فيه من آيات القرآن هو إحدى صور الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم.

الهوامش:

(1) لسان العرب، مادة عدل 275/4.

(2) السابق 276/4.

(3) السابق 277/4.

(4) السابق.

(5) السابق.

(6) السابق.

(7) مقاييس اللغة 646.

(8) السابق.

(9) السابق.

(10) السابق.

(11) الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم 29.

(12) ينظر الكتاب 331/2-332، معاني القرآن للفراء 101/2، المقتضب 408/4-409. وروى ابن هشام عن المبرد أنه يرى أن لفظ الجلالة مرفوع على أنه بدل. ينظر المغني 191/2.

(13) ينظر معاني القرآن 200/2.

(14) المغني 132/1.

(15) الأصول 301/1-302.

(16) حاشية الصبان 696/2.

(17) ينظر الكتاب 144/1، معاني القرآن وإعرابه 139/2.

(18) الكتاب 144/1، وينظر إعراب القرآن للنحاس 267/1، 88/3.

(19) الكتاب 138/1.

(20) ينظر الكتاب 143/1.

(21) معاني القرآن للفراء 306/1، 244/2.

(22) ينظر معاني القرآن وإعرابه 139/2.

(23) ينظر إعراب القرآن للنحاس 267/1، 88/3.

(24) ينظر حاشية الصبان 575/2.

(25) ينظر شرح الرضي 262/1، 471/1.

(26) ينظر معاني القرآن وإعرابه 139/2، إعراب القرآن للنحاس 267/1، 88/3.

(27) معاني القرآن وإعرابه 139/2.

(28) معاني القرآن وإعرابه 139/2.

(29) ينظر إعراب القرآن للنحاس 267/1.

(30) ينظر كتاب السبعة في القراءات 229

(31) ينظر إعراب القرآن للنحاس 292/2- 293. وينظر كتاب السبعة في القراءات 389-400

(32) إعراب القرآن للنحاس 292/2-293

(33) معاني القرآن 138/2.

(34) ينظر شرح الرضي 258/4-259.

(35) معاني القرآن 436/2.

(36) المغني 191/2.

(37) ينظر المقتضب 168/2-169، التبيان 844/2.

(38) ينظر إعراب القرآن للنحاس 293/2.

(39) ينظر المشكل 440/1.

(40) ينظر المقتضب 169/2.

(41) ينظر التبيان 844/2.

(42) معاني القرآن 138/2.

(43) ينظر المشكل 440/1، شرح الرضي 259/4.

(44) ينظر الكتاب 41/2، معاني القرآن للأخفش 447/2، معاني القرآن وإعرابه 311/3، المشكل 477/2، المغني 156/2.

(45) ينظر معاني القرآن للفراء 198/2، 317/1.

(46) ينظر معاني القرآن وإعرابه 158/2، 311/3.، المشكل 477/2.

(47) ينظر المشكل 477/2.

(48) ينظر معاني القرآن وإعرابه 158/2، حاشية الصبان 529/2.

(49) ينظر التبيان 911/2.

(50) ينظر معاني القرآن للفراء 316/1، معاني القرآن وإعرابه 447/2.

(51) ينظر معاني القرآن للأخفش 450/2.

(52) ينظر التبيان 935/2، المغني 350/1-351.

(53) ينظر معاني القرآن للفراء 217/2.

(54) ينظر المشكل 488/2.

(55) ينظر معاني القرآن وإعرابه 338/3.

(56) ينظر المغني 350/1-351.

(57) ينظر معاني القرآن للفراء 217/2، المشكل 487/2.

(58) معاني القرآن للفراء 217/2.

(59) معاني القرآن وإعرابه 337/3.

(60) ينظر المغني 336/1، التبيان 954/2، حاشية الصبان 522/2، 711، 1237/3.

(61) التبيان 954/2.

(62) المغني 336/1.

(63) شرح الرضي 306/1.

(64) ينظر شرح الرضي 305/1-306، 26/4.

(65) ينظر المشكل 502/2.

(66) ينظر المقتضب 182/3.

(67) ينظر معاني القرآن وإعرابه 12/4، المشكل 502/2.

(68) ينظر المشكل 502/2.

(69) ينظر المقتضب 182/3.

(70) هو أبو السمال، ينظر المحتسب 300/2.

(71) الاختيار عند الكوفيين في الآية الرفع لأن (إنا) أولى بالفعل لأنها تطلبه. ينظر: المشكل 702/2، إعراب القرآن للنحاس 202/4.

(72) الكتاب 148/1.

(73) المحتسب 300/2، وينظر الكتاب 148/1.

(74) الكتاب هامش 148/1.

(75) ينظر إعراب القرآن للنحاس 202/4، المشكل 702/2، التبيان 1196/2، حاشية الصبان 578/2-579.

(76) إعراب القرآن للنحاس 202/4.

(77) شرح الرضي 463/1.

(78) ينظر المشكل 323/1، إعراب القرآن للنحاس 109/2.

(79) ينظر إعراب القرآن للنحاس 109/2.

(80) ينظر حاشية الصبان 444/1.

(81) ينظر التبيان 635/2.

(82) ينظر المشكل 323/1، التبيان 635/2.

(83) التبيان 635/2.

(84) ينظر الكتاب 144/2، المقتضب 371/4.

(85) المقتضب 371/4.

(86) الكتاب 144/2.

(87) المشكل 323/1، وينظر التبيان 635/2.

(88) ينظر الكتاب 144/2، الأصول 240/1.

(89) إعراب القرآن للنحاس 109/2.

(90) المشكل 323/1.

(91) المشكل 323/1، وينظر التبيان 634/2.

(92) ينظر معاني القرآن للأخفش 327/1، التبيان 575/1.

(93) ينظر إعراب القرآن للنحاس 57/2، حاشية الصبان 837/2.

(94) ينظر معاني القرآن 327/1.

(95) حاشية الصبان 837/2، وينظر إعراب القرآن للنحاس 57/2، المغني 163/2.

(96) إعراب القرآن للنحاس 57/2.

(97) ينظر شرح الرضي 59/2، 290/4.

(98) ينظر البيان في روائع القرآن 257/1

(99) معاني القرآن للأخفش 285/1-286.

(100) اللغة العربية معناها ومبناها: 234.

(101) اللغة العربية معناها ومبناها 235. وينظر البيان في روائع القرآن 256/1-257

(102) هي قراءة أهل المدينة والأكمه وحمزة وعاصم في رواية أبي بكر بن عياش. ينظر معاني القرآن وإعرابه 294/3.

(103) ينظر المشكل 466/2، معاني القرآن وإعرابه 295/3، معاني القرآن للفراء 184/2. ولا يرى الباحث وجهًا من الصحة لما يروى ((عن بعض أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال : إن في المصحف لحنًا ستقيمه العرب)) [معاني القرآن للفراء 183/2، وينظر معاني القرآن وإعرابه 106/2]. وكذلك لا يرى وجهًا من الصحة لما يروى عن عائشة رضي الله عنها من أنها سئلت عن مواضع في القرآن الكريم - وهذا منها - فقالت: إن ذلك من خطأ الكاتب.[ينظر معاني القرآن للفراء 183/2 ، فتح القدير 676/1] الأمر الذي جعل أبا عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر يقرآن (إنَّ هذين لساحران). [ينظر كتاب السبعة في القراءات 419 ، معاني القرآن للفراء 183/2، معاني القرآن وإعرابه 295/3 ، فتح القدير 676/1] ولا يشك عاقل في بطلان هاتين الروايتين.

(104) البيان في روائع القرآن 257/1-258

(105) البيان في روائع القرآن 258/1

(106) هي قراءة عامر وعاصم وحمزة والكسائي. ينظر: كتاب السبعة في القراءات 215.

(107) ينظر معاني القرآن للفراء 232/1، التبيان 289/1، فتح القدير 475/1.

(108) ينظر فتح القدير 475/1.

(109) ينظر التبيان 289/1، إعراب القرآن للنحاس 178/1، فتح القدير 475/1.

(110) ينظر إعراب القرآن للنحاس 178/1.

(111) ينظر معاني القرآن للفراء 232/1، التبيان 289/1.

(112) ينظر إعراب القرآن للنحاس 178/1.

(113) المغني 209/2.

(114) الكتاب 265/2.

(115) الكتاب 532/3.

(116) نسب لجرير بن عبدالله البجلي، الكتاب 67/3.

(117) الأصوات اللغوية 127.

(118) ينظر معاني القرآن للأخفش 425/2، معاني القرآن وإعرابه 129/1.

(119) ينظر التبيان 770/2.

(120) ينظر المقتضب 81/2-82، إعراب القرآن للنحاس 232/2، 275/2، 93/3.

(121) يرى الباحث أن الفعل المضارع لا يرفع وينصب ويقطع عن الإعراب، أو يجزم بحسب تعبير النحويين بفعل العوامل النحوية، وإنما يرفع إذا كان واقعًا في معنى الاسم وكان متعلقًا به، وينصب إذا كان واقعًا في معنى الاسم وكان متعلقًا بالفعل، ويقطع عن الإعراب، إذا لم يقع في معنى الاسم. ينظر في النحو العربي نقد وتجديد: 101، 105، 107، 108.

(122) ينظر معاني القرآن للفراء 77/2.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

1. الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة.
2. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، 1420هـ = 1999م.
3. الإعجاز البياني في العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم، الدكتور عبدالله علي الهتاري، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 1429هـ = 2008م.
4. إعراب القرآن، تأليف الإمام العلامة أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن النحاس، المتوفى سنة 338هـ، وضع حواشيه وعلق عليه عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1425هـ = 2004م.
5. البيان في روائع القرآن، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، 1420هـ = 2000م.
6. التبيان في إعراب القرآن، تأليف أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، المتوفى سنة 616 هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، 1976م.
7. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ = 1999م.
8. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ = 2000م.
9. فتح القدير، محمد بن علي الشوكاني، راجعه وعلق عليه الشيخ هشام البخاري، الشيخ خضر عكاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثالثة، 1420هـ = 1999م.
10. في النحو العربي نقد وتجديد، عبدالله أحمد بن أحمد الشراعي، مطابع دمشق للنشر، إب، اليمن، الطبعة الأولى، 2013م.
11. كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ،تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، 1980م.

12. الكتاب، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1425هـ = 2004م.
13. لسان العرب، لابن منظور، الجزء الرابع، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.
14. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1427هـ = 2006م.
15. المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، الجزء الثاني، تحقيق علي النجدي ناصف، الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، 1389هـ = 1969م.
16. مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن، دار الحرية، بغداد، 1395هـ = 1975م.
17. معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ = 1990م.
18. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، شرح وتحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، 1424هـ = 2004م.
19. معاني القرآن، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور (الجزء الأول)، الجزء الثاني تحقيق محمد علي النجار، والثالث عبدالفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف.
20. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف جمال الدين عبدالله يوسف بن هشام، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبُّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ = 1999م.
21. مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، راجعه وعلق عليه أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، 1429هـ، 2008م.
22. المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة، مطابع الأهرام، القاهرة، 1415هـ، 1994م.